

الهيئة العامة
لإدارة الشؤون
الاقتصادية

الهيئة العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية

عمان : يوم الاربعاء ٢٨ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ١ آب سنة ١٩٥١ العدد ١٠٨٠

الغفر

١٢٦٧	قانون مؤقت رقم (٨٧) لسنة ١٩٥١ (قانون تعديل قانون المياه)
١٢٦٨-١٢٦٧	قانون مؤقت رقم (٨٨) لسنة ١٩٥١ قانون بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الذين يخلون بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي
١٢٦٨	قانون مؤقت رقم (٨٩) لسنة ١٩٥١ قانون معدل لتاريخ العمل بقانون العقوبات رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١
١٢٦٩	قانون مؤقت رقم (٩٠) لسنة ١٩٥١ قانون تعديل المادة (٥) من قانون الحاكم الصلحية للوقت رقم ٧٧ لسنة ١٩٥١
١٢٧٠-١٢٦٩	قانون مؤقت رقم (٩١) لسنة ١٩٥١ معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١
١٢٧١-١٢٧٠	نظام في اصول الحاكم رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل الحاكم النظامية رقم (٧١) لسنة ١٩٥١
١٢٧١	نظام في اصول الحاكم رقم (٩٣) لسنة ١٩٥١ صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل الحاكم النظامية رقم (٧١) لسنة ١٩٥١

١٢٦٧

هكذا من الأصل

قانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧ رمضان ١٣٧٠ الموافق ١١ حزيران ١٩٥١
تصدر اردتنا الملكية بتصديق القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ للوقت وإضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٥١

المادة (١)

يسمى هذا القانون للوقت (قانون تعديل قانون المياه) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

تأتي الفقرة (أ) من المادة الثامنة من قانون المياه رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٦ ويستعاض عنها بالفقرة التالية : -
(أ - تنحصر صلاحية مراع الاعتراضات على جدول حقوق الماء والبت بها بمحكمة تسوية الأراضي) .

المادة (٣)

يستعاض عن عبارة (محكمة تسوية الماء) بأنها وردت في القانون المذكور بعبارة (محكمة تسوية الأراضي) .

المادة (٤)

رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ووزير العدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٠ رمضان سنة ١٣٧٠

الوافق ١٤ حزيران سنة ١٩٥١

وزير العدلية
هزاع المجالي
وزير المالية والاقتصاد
سليمان النابلسي
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

عن نائب بن عبد الله بن الحسين الوصي على عرشه المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٧٠ هجرية الموافق ٣٠ تموز ١٩٥١
تصدر اردتنا الملكية بتصديق القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ للوقت وإضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٥١

١ - يسمى هذا القانون للوقت (قانون المحكمة الخاصة لمحاكمة الذين يخون بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية محكمة خاصة قوامها رئيس وعضوان من ضباط الجيش العربي الأردني ينتخبهم وزير
الدفاع ويقوم بتمثيل النيابة العامة لديها للمستشار العدلي للجيش العربي الأردني .

٣ - ان المحكمة المذكورة في المادة السابقة هي صاحبة الصلاحية في محاكمة الأشخاص الذين أقدموا على ارتكاب جريمة
الاعتداء على حياة النفور لها جلالة الملك عبد الله بن الحسين ورياض بك الصلح وكل من يقدم على ارتكاب أية جريمة
في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها بقصد الاخلال بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي وكل من تأمر أو حرض
أو ساعد على ارتكاب أية جريمة من الجرائم السابقة ذكرها أو حاول ارتكابها أو حاول حمل غيره أو تحريضه أو
تشويقه على ارتكابها أو ساعد بأية صورة على تسهيل ارتكابها وبالمعموم كل من له صلة باقتراف هذه الجرائم .

٤ - تجري المحاكمة أمام المحكمة الخاصة المذكورة علناً . ويجوز للتمم أن ينيب عنه حامياً للدفاع عنه .

٥ - تصدر المحكمة قرارها بأغلبية الآراء . ولا يكون قابلاً للاستئناف أو التمييز أمام المحاكم .

٦ - لا ينفذ حكم الاعدام ما لم يقترن بالتصديق العالي وفقاً لأحكام الدستور .

٧ - يجب أن يكون حكم المحكمة مستنداً الى مواد قانون العقوبات أو قانون الجزاء (كما هي الحالة) للممول به عند ارتكاب
الجريمة دون غيره .

٨ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٦ شوال ١٣٧٠

الوافق ٣٠ تموز ١٩٥١

نائب

وزير الدفاع
سليمان عبد الرزاق طوقان
رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

عن نائب بن عبد الله بن الحسين الوصي على عرشه المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٧٠ هجرية الموافق ٣٠ تموز ١٩٥١
تصدر اردتنا الملكية بتصديق القانون للوقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ للوقت وإضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٥١

١ - يسمى هذا القانون للوقت (القانون للمل لتاريخ العمل بقانون العقوبات لسنة ١٩٥١) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

٢ - يعمل بقانون العقوبات الموقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ للنشر في العدد ١٠٧٧ من الجريدة الرسمية اعتباراً من تاريخ
١ محرم الحرام سنة ١٣٧١ الموافق ١ تشرين الأول سنة ١٩٥١ .

٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٦ شوال سنة ١٣٧٠

الوافق ٣٠ تموز سنة ١٩٥١

نائب

وزير العدلية
فلاح المداحه
رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

هكذا من الأصل

نحن نايف بن عبد الله بن الحسين الوصي على عرش المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ٣٠ تموز سنة ١٩٥١
نصدر اراءتنا الملكية بتصاديق القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الوقت وإضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (قانون تعديل المادة ٥ من قانون المحاكم الصلحية للوقت رقم ٧٧ لسنة ١٩٥١)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويظل معمولاً به حتى تاريخ العمل بقانون العقوبات للوقت
رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من قانون المحاكم الصلحية للوقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٥١ كما يلي : -
أ - (لقضاء الصلح في الضفة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية النظر في جميع دعاوى الجنبه ما عدا المذكورة
في المواد الآتية وذيلها - اذا كان لها ذيل - ١٥٥ ، ٥٥ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والتي ورد نص خاص على رؤيتها من
قبل محكمة أخرى) .

ب - (لقضاء الصلح في الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية النظر في دعاوى الجنبه والمخالفات ما عدا
التي ورد نص خاص على رؤيتها من قبل محكمة أخرى ، على انه لا يجوز لقاضي الصلح ان يحكم بقوبة
تتجاوز الحبس مدة سنة واحدة أو بغرامة تتجاوز المئة دينار أو بكلا هاتين العقوبتين معاً ، ويترتب عليه
في هذه الحالة أن يودع الدعوى محكمة البداية) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٦ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ٣٠ تموز سنة ١٩٥١

نايف

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

وزير العدلية
فلاح الدادحة

نحن نايف بن عبد الله بن الحسين الوصي على عرش المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ٣٠ تموز سنة ١٩٥١ ،
نصدر اراءتنا الملكية بتصاديق القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الوقت وإضافته الى قوانين
الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (قانون تعديل قانون أصول المحاكم الجزائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١)
اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يقوم للدعوى العامون بوظائف قضاء التحقيق بالإضافة إلى وظائفهم ، ونتيجة لذلك تحذف عبارة (قاضي التحقيق)
من مواد اصول المحاكمات الجزائية رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١ .

المادة ٣ - يجوز لرئيس محكمة البداية أن يعفي المدعي العام أو يمثل النيابة من حضور جلسات المحاكمة البدائية وتتهم الحكم
بسبب تضييه أو انشغاله .

المادة ٤ - يجوز لوزير العدلية أن يعين موظفاً أو أكثر ليشتركوا مع المدعي العام المختص في اجراء التحقيق في قضية
يستقد أنها خطيرة أو أن التحقيق فيها ذو شأن أو كان من رأيه لزوم الاسراع فيها ، وعليه حيث أن يحول هذا
الوظف أو الموظفين من أجل هذا التحقيق ، صلاحيات المدعي العام ، وإذا نذب لهذه الغاية موظفون فتصدر
قراراتهم بالأكثرية .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

نايف

٢٦ شوال سنة ١٣٧٠

الموافق ٣٠ تموز سنة ١٩٥١

رئيس الوزراء
توفيق أبو الهدى

وزير العدلية
فلاح الدادحة

نحن نايف بن عبد الله بن الحسين الوصي على عرش المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥١
نصدر اراءتنا الملكية بتصاديق النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى أنظمة الدولة .

نظام في أصول المحاكم رقم (٢) لسنة ١٩٥١

صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٧١) لسنة ١٩٥١

(في أجور الكشف في الدعاوى الحقوقية)

١ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من ٢٨ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ١ آب سنة ١٩٥١ .

٢ - اذا قررت المحكمة أثناء النظر في دعوى حقوقية اجراء الكشف بناء على طلب أحد الفريقين فعلى طالب الكشف
- وإذا جرى الكشف بتنسيب من المحكمة فعلى المستدعي - ان يقدم وسائل نقل سالحة للموظفين اللزوم بهم اجراء
الكشف أو ان يدفع أجور تلك الوسائل وفقاً لتعرفة الحكومة .
يجب أن يدرج في سجل القضية اسم الشخص الذي قدم وسائل النقل أو دفع أجورها لتعتبر فيما بعد من مصاريف
الدعوى .

٣ - اذا انتقل بمأمور الاجراء أو الكاتب العدل ، بمقتضى وظيفته ، الى أي مكان يبعد عن مقر وظيفته أكثر من كيلومتر
واحد ، فعلى الشخص الذي جرى هذا الانتقال بناء على طلبه أن يقدم وسائل نقل سالحة أو أن يدفع أجورها وفقاً
لتعرفة الحكومة كما يترتب عليه أن يدفع للباومات بمقتضى أحكام قانون الانتقال والسفر عن البالي التي يقضيها للوظف
خارج بيته .

هكذا من الأصيل

يجب أن يدرج في سجل المعاملات الاجرائية ملاحظة تبين اسم الشخص الذي قدم وسائل النقل أو قام بدفع أجورها
وبدفع نفقات الانتقال لتعبر فيها بعد من نفقات التنفيذ .
٤ - يترتب على الموظف الذي يقبض أجور وسائل النقل أو نفقات الانتقال - كما ذكر أعلاه - أن يعطي وصولاً بذلك
مبيناً فيه مقدار المبلغ الذي قبضه وحساب أية معاملة في أية قضية جرى القبض .
٥ - يلغى النظام في أصول المحاكم رقم (٣) لسنة ١٩٤٠ المنشور في العدد (٦٦٩) من الجريدة الرسمية وكل نص في القوانين
أو الأنظمة أو اللوائح الفلسطينية يتعلق بأجور الكشف في الدعاوى الحقوقية مما هو منصوص عليه في المادتين ٢ و ٣ .

١٢ شوال سنة ١٣٧٠

الوافق ١٦ تموز سنة ١٩٥١

تأيف

وزير العدل
هزاع المجالي

وكيل رئيس الوزراء
محمد عباس ميرزا

نوعبر السنين الشير من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥١ ،
نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى أنظمة الدولة .

نظام في أصول المحاكم رقم (٣) لسنة ١٩٥١

- صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٧١) لسنة ١٩٥١
١ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من ٢٨ شوال سنة ١٣٧٠ الموافق ١ آب سنة ١٩٥١ .
٢ - يدفع لكل طبيب أو طبيب يطرى - سواء أكان في خدمة الحكومة الأردنية الهاشمية أم لم يكن - عن الاعمال التي
يجريها في اجراءات جزائية ، الاجور المبنية أدناه : -
أ - فتح الليث واعطاء التقرير اللازم
ب - فتح الليث بعد دفته واعطاء التقرير اللازم
٣ - يقدم كل طلب بشأن الاجور للمينة في المادة السابقة الى رئيس المحكمة للتصديق عليه .
٤ - يحق لكل طبيب أو طبيب يطرى أن يستوفي نفقات انتقال أو أية نفقات أخرى تتعلق باجراء عمليات الكشف أو
اداء الشهادة .
٥ - يلغى النظام في أصول المحاكم (أجرة الأطباء) (أردني) المنشور في العدد (٢١٣) من الجريدة الرسمية وكل نص في
القوانين أو الأنظمة أو اللوائح الفلسطينية يتعلق بأجور الأطباء مما هو منصوص عليه في المادة الثانية .

دينار

١

٢

تأيف

وزير العدل
هزاع المجالي

وكيل رئيس الوزراء
محمد عباس ميرزا

الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاربعاء ٦ ذو القعدة سنة ١٣٧٠ الموافق ٨ آب سنة ١٩٥١

(ملحق رقم ١ - للعدد ١٠٨٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٧٠ الموافق ١ تموز سنة ١٩٥١)

الوزير

١٧٩ - ١٧٨	الوظفون
١٧٩	نمي
١٧٩	الاعفاء من الرسوم الجزئية
١٨٠	أمر رقم ١٤ لسنة ١٩٥١ صادر بالاستناد الى المادة ١٨ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩
١٨٠	الجنسية الأردنية
١٨٥ - ١٨٠	الاستملاك
١٨٧ - ١٨٥	تطبيق قانون البلديات
٢٠٠ - ١٨٧	تطبيق قانون تنظيم المدن
٢٠١ - ٢٠٠	تعليمات تضمن واجبات مفتشي الإيرادات ومراكز اعمالهم
٢٠٣ - ٢٠٢	عقد اتفاق بشأن تأمين حاجة الحكومة من سيارات الشحن
٢٠٣	الصيدية
٢٠٨ - ٢٠٣	الاعلانات
٢٠٨	الرقابة الطبية

الطبعة الوطنية * عمان

هكذا من الأهل

الموظفون

- أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي التضمن ما يلي : -
- ١ - قبول استقالة رشاد بك البديري مدير الطيران المدني من تاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٥١ .
- ٢ - تعيين علي بك خرينو لوظيفة مدير ادارة السكك الحديدية من الدرجة الثانية من تاريخ ١ آب سنة ١٩٥١ .
- ٣ - نقل مساعد وكيل وزارة المالية صالح بك الهادي لوظيفة مراقب الشركات وترفيهه الى الدرجة الثالثة من تاريخ ١٥ تموز سنة ١٩٥١ .
- ج - اعتبار الفائز في متصرفية القدس نجيب بك البوارشي منقولا لوظيفة سكرتير ناظر الحرم الشريف والحارس السامي للاماكن المقدسة بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١ نيسان سنة ١٩٥١ .
- ٥ - تعيين الدكتور طارق سلامة الشرايحة لوظيفة طبيب في الحكومة من الدرجة الرابعة من تاريخ ١ آب سنة ١٩٥١ .
- ٦ - ترفيع سكرتير محكمة الاستئناف المشائرة السيد محمد سعيد الابدوني الى الدرجة السادسة من تاريخ ١ تموز سنة ١٩٥١ .
- ب - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي : -
- ١ - طرد الدكتور السيد صخر الحازن من الخدمة في الجيش العربي الاردني من تاريخ ١٦ حزيران سنة ١٩٥١ .
- ٢ - تنزيل رتبة الرئيس السيد جميل السكران الى ملازم أول .
- ٣ - تنزيل رتبة للملازم الاول السيد خليل الحوري الى ملازم ثان .
- ٤ - طرد المرشح السيد فوزي الحري من الخدمة في الجيش العربي الاردني .
- ٥ - الاستغناء عن خدمة كل من السيد مناور شاهر تشرغاني المشائر والسيد عبد الرزاق الحمود التشرغاني في البلاط الملكي من تاريخ ٥ آب سنة ١٩٥١ .
- ج - وافق محاكمة قاضي القضاة على ما يلي : -
- ١ - ترفيع الكاتب في محكمة الطفيلة الشرعية الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١ آب سنة ١٩٥١ .
- ٢ - ترفيع الشيخ محمد المصطفى كاتب محكمة السلط الشرعية الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١ تموز سنة ١٩٥١ .
- د - وافق معالي وزير المعارف على تعيين السيد فكتور جورج حنظل كاتباً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ٩ حزيران سنة ١٩٥١ .
- هـ - وافق معالي وزير الصحة على تعيين للمرضع ماري استفان لوظيفة ممرضة في الدرجة التاسعة من تاريخ ١ آب سنة ١٩٥١ .
- و - وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية على ما يلي : -
- ١ - تعيين السيد نزار هاشم بوظيفة مساعد مراقب سلوك في الدرجة التاسعة اعتباراً من ١ آب سنة ١٩٥١ .
- ٢ - ترفيع السيد كامل راشد المشعلون الى وظيفة مساعد مراقب سلوك في الدرجة التاسعة اعتباراً من ١ آب سنة ١٩٥١ .
- و - وافق معالي وزير الزراعة على ما يلي : -
- ١ - تعيين السيد سليم المطاونة في وظيفة مأمور زراعة معان في الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٥١ .
- ٢ - ترفيع المأمور السيد يحيى الواسلي الى الدرجة السابعة من تاريخ ١ آب سنة ١٩٥١ .
- ١ - يعتبر تعيين السيد سلمان طاشور لوظيفة محاسب في وزارة المالية والنشور في الصفحة ١١٦ من الملحق رقم ١ للسند ١٠٧٢ من الجريدة الرسمية ملغى .
- ٢ - يعتبر تعيين السيد يوسف شاكر قنوار لوظيفة كاتب في وزارة المالية والنشور في الصفحة ١٣٨ من الملحق رقم ١ للسند ١٠٧٣ من الجريدة الرسمية ملغى .

اعلان

صادر بمقتضى البند الثالث من الفقرة (د) من المادة (٨٦) من نظام الموظفين

عين مساعد وكيل وزارة المواصلات (اللبنانية) السيد محمد خلف وكيلا لمدير الطيران المدني من تاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٥١ .

١٩ تموز سنة ١٩٥١

رئيس الوزراء
مهمير الرفاعي

نعي

- ١ - ينمي فخامة رئيس الوزراء بيزيد الأسف وفاة السيد عبد العزيز عبد الله واشد المعلم في وزارة المعارف ، حيث توفاه الله يوم ١١ تموز سنة ١٩٥١ .
- ٢ - ينمي فخامة رئيس الوزراء بيزيد الأسف وفاة محاسب الخزينة في وزارة المالية المرحوم السيد محمد لطفي البازيدي الذي وافاه الاجل المحترم بتاريخ ٢٨ - ٧ - ١٩٥١ .

الاعفاء من الرسوم الجمركية

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٥١ ورقم (٧١٦) الموافقة على القرار التالي الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية والاقتصاد ووزير التجارة بشأن اعفاء جميع المواد والادوات والوازم التي تستورد لاستعمالها في مشاريع صناعة التبريد العامة من الرسوم الجمركية : -

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة للبناء بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا ان يعفى من الرسوم الجمركية جميع المواد والادوات والوازم التي تستورد لاستعمالها في مشاريع صناعة التبريد العامة بموجب عخططات يوافق عليها وزير التجارة والجمارك شريطة أن تستورد من قبل اصحاب المشاريع مباشرة او ان تحول اليهم عن طريق بوندد خاص او عام .

وزير المالية والاقتصاد
سليمان النابلسي

وزير التجارة
انسطاس حنايا

هكذا من الأجل

أمر رقم ١٤ لسنة ١٩٥١

صادر بالاستناد الى المادة ١٨ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة (١٨) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ وبعد الحصول على موافقة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم، خولت دولة معبد باشا المفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية صلاحياتي المينة في نظام الدفاع رقم ٢ المشار اليه في اعلاه .

٢٩ تموز سنة ١٩٥١

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ تموز سنة ١٩٥١ الموافقة على منح المدعو شامان عتيق حبيب من التايمة السعودية الجنسية الاردنية بالتجنس .

الاستعداد

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٦٥٤ تاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٥١
التضمن ما يلي :-

١ - اعتبار استهلاك مساحة (٢٤٩) متراً مربعاً من قطعة الارض رقم (٣) وكامل القطعة رقم (٦٣٥) البالغة مساحتها دونماً و (٦٨٦) متراً مربعاً وكامل القطعة رقم (٨٠٩) البالغة مساحتها (٥٤٣) متراً مربعاً، جميعها من حوض المدينة رقم (٣٣٠) من جبل اللويبة رقم (١) من اراضي مدينة عمان بقصد بناء مستشفى ومستوصف لوزارة الصحة عليها وفق المخطط الذي نظمته دائرة الاراضي والمساحة لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

٢ - اعتبار استهلاك اجزاء الاراضي المينة مفرداتها ومواقعها ومساحتها في ادفاه بقصد ضمها الى مستنبت دائرة الزراعة في قرية الرية ، وقد بلغت مساحتها (٤٠) دونماً و (٣٠٩) أمطاراً موزعة وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

القضاء	القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة الموزعة استهلاكها من القطعة
				متراً مربعاً
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	٥	٤٦١
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	٨	٧١٣
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	١٠	٢٦٠
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	١١	١٥٩
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	١٢	٧٣٩
الكرك	الرية	١٣ - العرامي	١٣	٥٣٩
الكرك	الرية	١٩ - البلد	٣٦	٥٠٢
الكرك	الرية	١٩ - البلد	٥٥	٩٣٦
			المجموع	٣٠٩
				٤٠

٣ - اعتبار استهلاك كامل قطعة الارض رقم (٢٢) البالغة مساحتها (٨) دونماً و (٢٤٨) متراً مربعاً وما مساحتها (١١) دونماً و (٨٠٢) متراً مربعاً من القطعة رقم (٢٠) وما مساحتها (٢٠) دونماً و (٥٤٦) متراً مربعاً من القطعة رقم (٢١) جميعها من حوض اللويبة الوسطاني رقم (١٤) من اراضي مدينة عمان بقصد ضمها الى معسكر العبدقي الجيش العربي الاردني وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم (٦٧٨) بتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٥١
التضمن اعتبار استهلاك كامل قطع الاراضي من رقم (١) الى رقم (٧) ومن رقم (٩) الى رقم (٢٢٦) من حوض بلدة ماركة الجنوبية رقم (١٠) البالغة مساحتها (٧١) دونماً و (٢٦٠) متراً مربعاً وذلك بقصد توسيع مطار الجيش العربي الاردني في ماركا وفق المخطط الذي نظمته دائرة الاراضي والمساحة لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم (٦٨٩) بتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٥١
التضمن ما يلي :-

١ - اعتبار استهلاك ما مساحته (٣٦٩) متراً مربعاً من ملك السيدة فيكتوريا عبد الحداد بقصد دمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام بجبل عمان قرب خزان المياه وفق المخطط رقم ٢٧٣ / ١٥ بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة ١٩٥١ مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

٢ - اعتبار استهلاك الاراضي المينة مفرداتها ومساحتها واصحابها في ادفاه بقية دمج مواقعها في السعة المقررة بتاريخ العام بحي المانية (المحلة) وفق المخطط رقم ٣١٣ / ١٥ بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٥١ مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

هكذا من المأهول

أرض منشأ عليها بناء
سم مربع متر مربع
أرض خالية
سم مربع متر مربع

١٢٣ من ملك السيد حمد الله البركات ابي هنزة
٥٠ من ملك السيد ذيب ابراهيم
٣ - اعتبار استهلاك المساحات المبينة في اوثاقه من قطع الاراضي الكائنة بجبل اللويبة بقصد دمج مواقعها في السعة المعتبرة للشارع العام بجبل اللويبة وفق المخطط رقم (٢٩٤) بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥١ مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

رقم القطعة	متر مربع	سم مربع	صاحب الارض
٩٥	٢٦٠		السيد شاكر البشارت
٥٧١	٥٦٥	٥٠	السيد محمد سليمان الجيمان
٥٠٧	٥٨	٥٠	السيد محمد علي بدر
١٠٢	١٧٤٢		السيدة بديعة افار
٧٤٦	٢٧٢	٥٠	السيد احمد اليوسف
٣٨٨	١٧٤		السيد احمد البديهي
٧٥٢	١٠		السيد عبد الرزاق النور
٧٥٣	٦٠		السيد علي السالم المصري
٤٥٩	١٧٩		السيد فكري حيد قنوقه
٣٠٢	١٥٤		السيد عبد الرزاق المطلق
٧٥٩	٣٣٤		السيد كريم موسى الصرايرة
٤٣٩	٦٨		السيد عمران المعاينة
٤٩١	٥٠		السيد اديب قاسم
٧٧٣	٤٢٩		الحاج امين صالح مرعي
١٨٠	١١٠٤		السيد محمد بدر الدين شنانة
٤٩٥	٢٠٠		السيد احمد الحاج قاسم
١٢٠٥	٣٥٠	٥٠	السيدة فاطمة اسماعيل قوروش
٥٢٠	١٠٥		السيد نايف توفيق غنيم

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم (٧٠٧) بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٩٥١ المتضمن ما يلي :-

- ١ - اعتبار استهلاك ما مساحته (٩٨) متراً مربعاً من ملك السيد محمود القيسي بقصد دمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام بجبل القلعة الاوسط وفق المخطط رقم ٢٥٣ / ١٥ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .
- ٢ - اعتبار استهلاك ما مساحته (١٠٥) امتار مربعة من ملك السيد يعقوب عوده العوايده العكش بقصد دمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام بجبل الحسين وفق المخطط رقم ٣٠٥ / ١٥ بتاريخ ٢٤ آذار سنة ١٩٥١ مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .
- ٣ - اعتبار استهلاك ما مساحته (١٨٠) متراً مربعاً من أرض السيد الياس نصير بنية دمجها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الحيد وفق المخطط رقم ٢٥٣ / ١٥ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني لسنة ١٩٥٠ مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استهلاك ما مساحته (٣٣٠) متراً مربعاً من أرض السيد جريس سلامة الحداد بنية دمج هذه الارض في السعة المقررة للشارع العام بجبل الحسين كما يقضي بذلك مخططة العمومي الصديق مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ٢٥ تموز سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استهلاك ما مساحته ٨٨ متراً مربعاً من أرض السيد ذياب ابراهيم بنية ضمها الى شارع المحطة كما يقضي بذلك مخططة العمومي للصديق مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ١٢ حزيران سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استهلاك ما مساحته ٤١٠ امتار مربعة من أرض السيد سالم احمد الكردي بنية دمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الحسين للشرف على وادي الحدادة كما يقضي بذلك مخططة العمومي للصديق مشروعا لتنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ١٢ حزيران سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم

هكذا من الله جل

باعتبار استملاك أمانة العاصمة لما مساحته (٤٨٥) متراً مربعاً من أرض السيد صليبا ابي تسليح بنية دمجها في السعة المقررة للشارع العام بجبل عمان الجديدة كما هي موضحة في مخطط الاستملاك رقم ٣٢٥ - ١٥ تاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٥١ مشروفاً بالمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته (١٧٢٠٢٧) متراً مربعاً من أرض للسجد في حي للمانية بنية دمجها في سعة الشارع العام في الحي المذكور كما هي موضحة في مخطط الاستملاك رقم ٣١٩ - ١٥ تاريخ ١٩ أيار سنة ١٩٥١ مشروفاً بالمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ٢٦ حزيران سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته (٣٠٣) أمتار مربعة من أرض السيدة صالحة بنت اسحاق حميد واخواتها بنية دمج موقع تلك المساحة من الارض في السعة المينة للشارع العام بجبل الحسين كما يقضي بذلك مخططة العمومي المصدق مشروفاً بالمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ٢٨ حزيران سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك أرض السيدة داهة بنت طوط غولة زوجة السيد اديب زمامن البالغة مساحتها السطحية (١٥٣٩) متراً مربعاً بنية دمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الحسين كما يقضي بذلك مخططة العمومي المصدق مشروفاً بالمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . في ١ تموز سنة ١٩٥١

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك الاملاك المينة مساحتها وأسماء أصحابها تالياً ، بنية استعمال مواقعها حديقة عامة بجوار بناية أمانة العاصمة الجديدة الكائنة عند جسر الملعب الروماني مشروفاً بالمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله . ما تقتضي الضرورة باستملاكه

س	س	ساحة	متر مربع
٥٩	٩٠	٧٢	١٤٣
٧١	٩١	٤٥	٥٧
٨٠	٢٩	٠٠	٢٠
٥٦	٧٥	٠٠	٠٠
٣٦	١٠٥	٠٠	٢٠
٠٣	٥٥	٥٤	١٥٣
٦٨	٨٨	٢٨	٢٠٧
٩٣	٢	٠٠	٦

أمين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

في ٨ تموز سنة ١٩٥١

قانون البلديات لسنة ٩٣٤ - ٩٤٨

هيئة بلدية نابلس
اعلان

ليكن معلوماً أنني استناداً الى الصلاحية المخولة لي في المادة ١٨ من قانون البلديات لسنة ٩٣٤ قد عينت اليوم الثاني عشر من شهر آب سنة ٩٥١ موعداً لانتخاب اعضاء مجلس بلدية نابلس . صدر بتوقيعي في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥١ .

وزير الداخلية
سعيد المفتي

قانون البلديات لسنة ٩٣٤ - ٩٤٨

هيئة بلدية القدس
اعلان

ليكن معلوماً أنني ، استناداً الى الصلاحية المخولة لي في المادة الثامنة عشر من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ - ١٩٤٨ قد عينت يوم الاثنين الواقع في الثلاثين من شهر تموز سنة ١٩٥١ موعداً لانتخاب اعضاء مجلس بلدية القدس .

هكذا من المأمور

يلقى الاعلان الصادر من قبلي في اليوم الثاني عشر من شهر تموز سنة ١٩٥١ الذي عينت فيه اليوم الثالث والعشرين. موعداً لانتخاب أعضاء المجلس المذكور.

صدر بتوقيعي في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥١.

وزير الداخلية
محمد عباس ميرزا

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

هيئة بلدية اريحا

يعلن للعموم ، وفقاً للفقرة (٢) من المادة العشرين من نظام تشييع وانتخاب البلديات المدرج في الذيل السابع لقانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، ان مأمور الانتخاب لمنطقة بلدية اريحا قد ابانني كتابة ان الاشخاص المدرجة اسمائهم ادناه الذين رشعوا وفقاً لاحكام القانون قد تم انتخابهم أعضاء مجلس بلدية اريحا في الانتخاب الذي جرى في اريحا في اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٥١ .

- ١ - السيد احمد علي محمود عريقات
- ٢ - السيد راتب سعد عبده
- ٣ - السيد عبد الرحمن الداودي
- ٤ - السيد خليل منصور النبر
- ٥ - السيد صبري خلف محمد
- ٦ - السيد احمد محمد الترجوي
- ٧ - السيد توفيق ناصر مقهار
- ٨ - السيد حمدان الحسين فرح
- ٩ - السيد داود برهم عبد الله

احمد الخليل
متصرف لواء القدس

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

هيئة بلدية جنين

يعلن للعموم ، وفقاً للفقرة ٢ من المادة العشرين من نظام تشييع وانتخاب البلديات المدرج في الذيل السابع لقانون البلديات لسنة ١٩٣٤ . ان مأمور الانتخاب لمنطقة بلدية جنين قد ابانني كتابة ان الاشخاص المدرجة اسمائهم ادناه ، الذين رشعوا وفقاً لاحكام القانون قد تم انتخابهم أعضاء مجلس بلدية جنين في الانتخاب الذي جرى في جنين في اليوم الثاني عشر من شهر تموز سنة ١٩٥١ .

- ١ - السيد حلمي فافع المبروشي
- ٢ - السيد اسعد كمال السيد
- ٣ - السيد رشيد سعيد الرعي
- ٤ - السيد جمال قاسم عبد الهادي
- ٥ - السيد سامي الحاج يوسف
- ٦ - السيد جوي دانيال النوري

متصرف لواء نابلس
احسان هاشم

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

هيئة بلدية الخليل

يعلن للعموم ، وفقاً للفقرة ٢ من المادة العشرين من نظام تشييع وانتخاب البلديات المدرج في الذيل السابع لقانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، ان مأمور الانتخاب لمنطقة بلدية الخليل قد ابانني كتابة ان الاشخاص المدرجة اسمائهم ادناه الذين رشعوا وفقاً لاحكام القانون قد تم انتخابهم أعضاء مجلس بلدية الخليل في الانتخاب الذي جرى في اليوم العاشر من شهر تموز سنة ١٩٥١ .

- ١ - قضية الشيخ محمد علي الجعبري
- ٢ - السيد راشد عرفه
- ٣ - السيد حمدي محمد سلطان التميمي
- ٤ - السيد شاكرا محمد عبد الرحمن القواسم
- ٥ - السيد فكري أسعد مرقه
- ٦ - السيد الحاج فطين يحيى طهوب
- ٧ - محمد موسى حسن
- ٨ - محمد يوسف بدر

متصرف لواء الخليل
محمود الظاهر

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم لواء نابلس الاقليمي

« اعلان ايداع مشروع تفصيلي »

يعلن للعموم وفقاً لاحكام المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ انه قد اردت لي مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء نابلس (بمكتب متصرف اللواء) نسخة من المشروع التفصيلي المعروف بمشروع بلدة قليلة رقم — مع الخارطة المعلقة به ، رقم — المؤرخة في — وقد رنمت حدود المشروع على الخارطة بخط ازرق قائم ، اما تفاصيل المشروع فقد بينت في الذيل الرفق ادناه . ويناح للعموم الاطلاع على هذا المشروع مع الخارطة المعلقة به دون رسم . كما انه يجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك او بابة صفة اخرى ، ان يقدموا اعتراضاتهم عليه لجنة الابنية وتنظيم المدن الاقليمية في لواء نابلس (بمكتب متصرف اللواء) خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

احسان هاشم
رئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء نابلس

التاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٥١

هكذا من الأصيل

مشروع تنظيم بلدة قلقلية رقم
الفصل الاول - احكام مرمية

المادة (١) ينطبق هذا المشروع على ذلك القسم من بلدة قلقلية المينة حدوده بالخط الأزرق على الخارطة رقم المؤرخة في التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع.

الفصل الثاني - تفسير اصطلاحات

يكون للالفاظ والمعارف التالية الواردة في هذا المشروع المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دللت القرينة على غير ذلك .

يراد بلفظة الرئيس ورئيس لجنة اللواء او رئيس اللجنة المحلية وتشمل وكيل الرئيس .
ويراد بلفظة « القضاء » مساحة الارض المشمولة بمصدر قطعة الارض ، وتشمل المساحة الواقعة تحت اية بناء قائمة على تلك القطعة .

وتعني عبارة « لجنة اللواء » لجنة الابنية وتنظم المدن في لواء نابلس .
وتنصرف عبارة « دار السكن » الى اية دار بنيت للسكن ولا تستعمل الا للسكن .
ويقصد بلفظة « المهندس » مراقب تنظيم المدن في دائرة الاشغال العامة او من مثله .
ويقصد بعبارة « غرفة السكن » غرفة انشئت للسكن او كيفت لاستعمالها للسكن . او غرفة يبيت فيها شخص من الاشخاص او تستعمل كمجرة للسكن ، ذات ارضية لا تقل مساحتها عن عشرة امتار مربعة .

ويراد بعبارة « ارتفاع الدار » علو الدار مقيساً من مستوى الارض المهدد المقرر الى قمة الحاجز (البرابيت) فوق السطح . فاذا لم يوجد حاجزاً لسطح الدار فالى رأس الحائط الخارجى او طنوف السطح ويراد بلفظة « دار » اية بناء يحيط بفراغ بواسطة سقف او سقف وحيطان او اعمدة ولكنها لا تشمل اية بناء خارجي .

وتنصرف عبارة « اللجنة المحلية » الى لجنة الابنية والتنظيم الاقليمية في لواء نابلس .
وتنصرف عبارة « بناء خارجية » الى اية انشاء يحيط بفراغ بواسطة سقف وحيطان وتستعمل ككراج او اسطبل او حظيرة للماشية او مخزن .

ويراد بلفظة « المساحة المسموح بالبناء عليها » بالنسبة لاية دار ، اكبر مساحة يمكن بناء الدار عليها وفقاً لاحكام هذا المشروع .

وتنصرف عبارة « قطعة الارض » الى اية قطعة من الارض ووفق عليها كمعرضة بناء في مشروع تقسيم ، او ضرحت اللجنة المحلية باقامة دار عليها .

وتنصرف لفظة « طريق » الى اية طريق عام او شارع او درج او درب او ميدان او جسر ، خصوصاً كان ام مرمياً ، سواء اكان مطروفاً ام لم يكن ، وسواء اكان قائماً ام مقترحاً انشاؤه يقتضى اية مشروع من مشاريع تنظيم المدن . وتشمل كافة الحشادق والاقبية والاخاويد ومجاري مياه المطر والمجاري والارصفة الجانبية وجزر السلامة والاشجار المزروعة على جوانب الطرق والجوايز والجدران الواقعة والاشجبة والدرايزينات .

وتنصرف عبارة « خط الطريق » الى الخط الذي يحدد جانبي الطريق ويراد بلفظة « الارتداد » المسافة التي تفصل بين البناء وخط قطعة الارض المنشأة عليها البناء او التي يحتلها عليها ، او بين البناء وخط الطريق الملاصق للبناء الا ان الارض

الرئيس
القضاء

لجنة اللواء
دار السكن
المهندس
غرفة السكن

ارتفاع الدار

دار

اللجنة المحلية
البناء الخارجية

المساحة المسموح
بالبناء عليها

قطعة الارض

الطريق

خط الطريق
الارتداد

المحاثون وتعني لفظة « حاثون » اية دار او قسم من دار مخصص للبيع بالفرق ولكنها لا تشمل المصنع « المشغل » .

الموقع الخاص وتنصرف عبارة « موقع خاص » الى اية موقع اجيز استعماله من حين لآخر يقتضى هذا المشروع لاية غاية من الغايات في باب « المواقع الخاصة » في جدول ونحوه الاستعمال .

خط البناء وتعني عبارة « خط البناء » خطاً لا يجوز لاية دار ان تتجاوز على اية طريق موجودة او طريق ينوي فتحها .

قطعة الزاوية يراد بعبارة « قطعة الزاوية » قطعة الارض الواقعة على ملتقى شارعين او اكثر تعني لفظة « القانون » قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٢١ او قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ او اي قانون يعدل ايا من هذين القانونين او يقوم مقامها .

المالك ويراد بلفظة « المالك » بالنسبة لاية ارض او بناء ، المالك المسجل او المالك المعروف للبناء او الارض ، واذا كان المالك غائباً او تعذر اثبات هويته او مقره ، تشمل لفظة المالك ، الشخص الذي يتقاضى ، او الاشخاص الذين يتقاضون بدل ايجارها او ايرادها فيها او كانت مؤجرة مقابل بدل ايجار ، وتشمل ايضا الاشخاص الذين يدفعون ضرائب الحكومة وعوائد المجلس المحلي عن تلك البناء او الاراضي سواء اكان ذلك لحسابه الخاص او بصفته وكيل او امين لاي شخص آخر او اشخاص آخرين ، واذا حدث بعد ارسال اللجنة المحلية تكليفاً خطياً للسكان الحالي ، ان تخلف ذلك السكان عن تقديم اسم وعنوان المالك ، تشمل لفظة المالك عندئذ السكان الحالي وتشمل أيضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء او اية رخصة اخرى صادرة بقتضى القانون ، واذا كان المالك غير موجود او تعذر الحصول عليه ، تشمل لفظة « المالك » المهندس المعماري والبناء والمقاول وكافة الاشخاص ووكلائهم الذين قاموا فعلاً بانشاء البناء المذكورة او بتنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بشأنها او التي من المقتضى الحصول على رخصة بشأنها او الاشخاص المسؤولين عن ذلك ، ولكنها لا تشمل اية عامل لدى ذلك الشخص او اولئك الاشخاص .

وتنصرف عبارة « مشروع تقسيم » الى اية مشروع وضع او قد يوضع موضع التنفيذ بقتضى القانون .
وتعني عبارة « البناء العامة » البناء التي استعملت او انشئت او اختيرت اما دائماً او من وقت لآخر ، لتكون مسجداً او اية مكان آخر للعبادة العامة ، او لتكون مستشفى او ملجأ للعجزة او كلية او مدرسة او مسرحاً او سينما او صالة موسيقى عامة او صالة للمعاضرات العامة ، او مكاناً للاجتماعات العامة او اية اغراض عامة اخرى .

خط الطريق وتنصرف عبارة « خط الطريق » الى الخط الذي يحدد مدى جانبي الطريق

عرض الطريق وتنصرف عبارة « عرض الطريق » الى المسافة الفاصلة بين خطي الطريق مقيسة في اتجاه مرمي نحو منتصف الطريق .
ويراد بلفظة « منطقة » مساحة من الارض ، اشير اليها على الخارطة بالوان او خطوط او حواشي مميزة كيدية استعمال الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها بقتضى هذا المشروع .

خط الطريق وتنصرف عبارة « خط الطريق » الى الخط الذي يحدد مدى جانبي الطريق

عرض الطريق وتنصرف عبارة « عرض الطريق » الى المسافة الفاصلة بين خطي الطريق مقيسة في اتجاه مرمي نحو منتصف الطريق .
ويراد بلفظة « منطقة » مساحة من الارض ، اشير اليها على الخارطة بالوان او خطوط او حواشي مميزة كيدية استعمال الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها بقتضى هذا المشروع .

منطقة وتنصرف عبارة « منطقة » مساحة من الارض ، اشير اليها على الخارطة بالوان او خطوط او حواشي مميزة كيدية استعمال الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها بقتضى هذا المشروع .

منطقة وتنصرف عبارة « منطقة » مساحة من الارض ، اشير اليها على الخارطة بالوان او خطوط او حواشي مميزة كيدية استعمال الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها بقتضى هذا المشروع .

منطقة وتنصرف عبارة « منطقة » مساحة من الارض ، اشير اليها على الخارطة بالوان او خطوط او حواشي مميزة كيدية استعمال الاراضي او الابنية الواقعة في المنطقة والدلالة على الانظمة المقررة لها بقتضى هذا المشروع .

الفصل الثالث - الدلالات المرسومة على الخارطة

يكون للدلالات التالية المرسومة على الخارطة ، المعاني المخصصة لها ادناه : -

الدلالة الموضوعة على الخارطة المعنى الذي تشير اليه

المناطق الملونة بلون برتقالي منطقة سكن من الدرجة « أ »

المناطق الملونة بلون ازرق فاتح منطقة سكن من الدرجة « ب »

هذا من المرحل

٥ - دور العبادة العامة

٦ - معاهد التعليم

٧ - الفنادق

٨ - حوانيت . بشرط ان يكون استعمالها مذكوراً في الذيل المرفق تحت عنوان « مناطق السكن » .

٩ - مشاغل البذور والمستنبتات المظلة وبيوت الادوات الزراعية ومخازن الحبوب

١٠ - اية بنايات اخرى توافق عليها اللجنة المحلية .

بالاضافة الى وجوه الاستعمال المدرجة في مناطق السكن « أ » و « ب »

١ - دور السكن

٢ - المعاهد الحربية

٣ - الملاعب وابنية الهور والتسليّة

٤ - الفنادق ودور الايجار

٥ - الحوانيت والمشاغل والمصانع والحرف والصناعات ، ويشترط في ذلك ان يكون استعمالها مذكوراً في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان منطقة السكن « ج »

١ - كما هو مدرج في مناطق السكن « أ » و « ب » و « ج » ،
٢ - المكاتب

٣ - الحوانيت والمشاغل والحرف والصناعات ، ويشترط في ذلك ان يكون استعمالها متفقاً مع الاستعمال المبين في الملحق المرفق بهذا الجدول تحت عنوان (المنطقة التجارية)

١ - كما هو مدرج في المنطقة التجارية

٢ - الحوانيت والمشاغل والحرف والصناعات ، ويشترط في ذلك ان يكون استعمالها وفقاً للاستعمال المبين في الملحق المرفق تحت عنوان (منطقة الصناعات الحفيفة)

١ - الحدائق العامة

٢ - الملاعب وساحات الهور والتسليّة

٣ - المباني المتفرقة مما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللواء

١ - القبور

٢ - النصب التذكارية

٣ - الابنية المتفرقة مما ذكر اعلاه بموافقة لجنة اللواء

يسمح باستعمال الابنية والآراضي في اي موقع من هذه المواقع لاي وجه من وجوه الاستعمال المذكورة تحت عنوان (المواقع الخاصة) في الذيل .

١ - مشاغل البذور والمستنبتات المظلة وبيوت الادوات الزراعية ومخازن الحبوب

٢ - صناعات بموافقة لجنة اللواء

٣ - بنايات الهور والتسليّة

٤ - اسطبلات ودواب (حظائر) المواشي

٥ - بيوت الدواب

(٢) منطقة السكن « ج »

(٣) المنطقة التجارية

(٤) منطقة الصناعات الحفيفة

(٥) الساحات العامة

(٦) المقابر

(٧) المواقع الخاصة

(٨) المنطقة الزراعية

٦ - دور السكن

٧ - اية بنايات اخرى توافق عليها لجنة اللواء

الذيل

(١) مناطق السكن « أ » و « ب » :-

١ - حوانيت لبيع منتجات الالبان والخضار والفواكة والحيز واللحم والبقالة والحلوى وغير ذلك من المواد التي يستهلكها الانسان

٢ - الحلاقون

٣ - القرطاسية وحوانيت الكتب

٤ - صانعو الاحذية ومصنعوها

٥ - الخياطون وصانعو الملابس

٦ - المقاهي والمطاعم

٧ - المحابر العامة

٨ - بائعو التبغ والسجائر والتبناك

٩ - حوانيت الدراجات وتصليمها

١٠ - حوانيت طعن البن

١١ - الصيدليات ومحال العقاقير

(٢) البلدة القديمة :-

١ - كما ذكر في منطقتي السكن « أ » و « ب » ،

٢ - التجارون

٣ - تجار الاجواخ وبائعو الملابس

٤ - محال بيع البزيرين والبرافين والزيتون المعدنية

٥ - محال التدخين

٦ - المكاتب

(٣) منطقة السكن « ج » :-

١ - كما هو مدرج في منطقتي السكن « أ » و « ب » ،

٢ - حوانيت بيع المشروبات الروحية

٣ - البارات والبوفيات

٤ - حوانيت بيع الاقمشة والخياطة والالبسة

٥ - الخياطون

٦ - محال بيع صوف الجاكة والحريم والصالونات

٧ - محال بيع القراء

٨ - محال بيع الاثاث والتجديد

٩ - حوانيت زخرفة الابنية من الداخل

١٠ - مشاغل القطع الفنية الوطنية

١١ - مشاغل صناعة الحلي الذهبية والفضة

١٢ - حوانيت بيع القطع الفنية والآثورة والتجديد

هكذا من الأهل

- ١٣ - حوانيت بيع الادوات والمصنوعات الحديدية
١٤ - حوانيت بيع الادوات الكهربائية
١٥ - حوانيت بيع الراديو والالات الموسيقية
١٦ - حوانيت لعب الاطفال
١٧ - حوانيت المصنوعات الجلدية والجلود
١٨ - حوانيت بيع لوازم المكاتب (الدوائر)
١٩ - النجارون وصانعو الخزائن
٢٠ - بائعو الخردوات الحديدية ومواد البناء
(٤) المنطقة التجارية :-

- ١ - كاهو مدرج في مناطق السكن «أ» و «ب» و «ج»
٢ - مستودعات المشروبات الروحية
٣ - مستودعات البقالة
٤ - مستودعات الفواكه والخضار
٥ - بائعو الجملة للمكسك الطازج والمكسك المحفوظ
٦ - موزعو البيض بالجملة
٧ - صانعو وموزعو منتجات الالبان
٨ - مخازن التلحج وموزعوه
٩ - صانعو البوظة
١٠ - صانعو الحلويات
١١ - الخايز
١٢ - مطاحن الدقيق والحنطة والحبوب والذرة
١٣ - مشاغل الثياب الخيكة
١٤ - صانعو الاحذية
١٥ - مصانع نسيج الثياب
١٦ - ندافق القطن
١٧ - حوانيت بيع الجبال والحيش
١٨ - حوانيت الجلود
١٩ - مصانع منتجات القش والخيزران
٢٠ - حوانيت الصوف والشعر والنب والحرير والقطن
٢١ - مصانع اللعب والفرشات
٢٢ - حوانيت الدهان والورنيش
٢٣ - مشاغل تصليح السيارات والالات والتعليق بوجه عام
٢٤ - حوانيت الماكينات ولوازمها
٢٥ - مصانع بناء واقام ودهان المركبات
٢٦ - مشاغل وصانعو الخشب النجاشين
٢٧ - مشاغل وحوانيت السكرية
٢٨ - مصانع المخابز

- ٢٩ - مصانع علب الكرتون
٣٠ - الطباغون والمجلدون
٣١ - مصانع لعب الاطفال
٣٢ - حوانيت تصليح وبيع الساعات على اختلاف انواعها
٣٣ - حوانيت الاواني الفخارية والخزفية والزجاجية
٣٤ - الكراجات العامة
٣٥ - مستودعات التبغ والتبناك والسجائر
٣٦ - المحال التي تباع فيها مواد تحتوي على سموم او تصنع فيها ، خلاف الصيدليات
(٥) منطقة الصناعات الخفيفة :-

- ١ - كاهو مدرج في المنطقة التجارية
٢ - معامل تحضير او صنع الاطعمة المسجلة
٣ - معامل تحضير الحليب الجفف والكثف
٤ - معامل المربيات
٥ - معاصر الزيوت ومستودعات الزيوت باستثناء الزيوت المعدنية
٦ - مؤسسات التبريد
٧ - مصانع الاحذية
٨ - مشاغل ومصانع الاثاث المعدني
٩ - مصانع البضائع الحديدية
١٠ - مصانع الادوات الكهربائية
١١ - مصانع الترميد والبلاط ومنتجات الاسمنت
١٢ - معامل الاواني الفخارية والخزفية والفخارية والزجاجية
١٣ - معامل صقل الاحجار

(٦) المواقع الخاصة :-

- ١ - المسالخ
٢ - الاسواق العمومية واسواق الابقار والماشية والحيول
٣ - مستودعات الوقود من خشب وقم
٤ - اجهزة تكسير الحجارة (ثابتة او متنقلة)
٥ - مواقف السيارات العمومية وكراجات السيارات العمومية
٦ - ساحات المعارض العمومية وملاعب الجبل
٧ - المستشفيات
٨ - معاهد الايتام وملاجئ الاطفال وملاجئ البجزة
٩ - المسارح والسبنا
١٠ - الافران العمومية

هكذا من الأشهر

المادة ١ - الحد الأدنى للفناء : لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق المدرجة في الحقل الأول من جدول المناطق ، على أية عرصة يقي فناءها عن الفناء المقرر للمدرج في الحقل الثاني من ذلك الجدول ، إزاء المنطقة الخمسة . ويشترط في ذلك ان يحق للجنة المحلية ، بموافقة لجنة البواء ، في الحالة التي تقل فيها مساحة العرصة عن الحد الأدنى لفناء المقرر في جدول المناطق لتلك المنطقة ان تسمح بالبناء على تلك العرصة ، على ان تطبق كثافة البناء وعلوه وارترداده على احكام المرسوم المتعلقة بتلك المنطقة .

المادة ٢ - الحد الاعلى للنسبة المئوية للدار : -

المادة ٢ - الحد الاعلى للنسبة المئوية للدار : -

أ - لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق المدرجة في الحقل الأول من جدول المناطق
الأول وفقاً للحد الأعلى المدرج في الحقل الثالث من ذلك الجدول إزاء المنطقة المختصة.

ب- لا تعتبر زيادة في سمك الحائط الخارجي بعد الأربعين مستتباً .

المادة ٣ - النباتات الخارجية : - لا يسمح بالنباتات الخارجية الا وفقاً لما هو مدرج في الحقل الرابع من جدول المناطق ما لم توافق اللجنة المحلية على ذلك .

المادة ٤ - جميع واردات غرة الكدو

المادة ٤ - - - - - حسم وارتفاع غرف السكن : - لا يسمح ببناء أية غرفة جديدة تقي مساحة أرضيتها عن عشرة أمتار مربعة وينقص ارتفاعها عن مترين وثلاثين سنتيمتراً مقسبة من أرضية الغرفة الى اعلى نقطة في سقفها .

المادة ٥ - - - - - تقطع الأرضية - - - - - بحسب المخطط المرفق .

المادة ٥ - تقطيع الارضية :- يجب ان تصرف ارضية جميع غرف السكن ببلاط من الجهر او الالست او اوانت
بأية طريقة اخرى ملائمة ، يرضى بها مدير المصالح الطبية او منله ، على ان تغطى الارضية ٢٠ سنتيمترا عن
مستوى سطح الارض على الاقل .

المادة ٦ - مساحة الشيايك : - يجب ان تتوفر في كل غرفة سكن عدد كاف من الشيايك تؤدي الى الهواء الطلق مباشرة ، لا تقل مساحتها عن ثمن مساحة ارضية الغرفة كما يجب ان تتوفر بالإضافة الى ما تقدم وسائل التهوية المتقاطعة بصورة يرضى بها مدير المصالح الطبية او بمثل .

درجہ الارتدادات

المادة ١ - الارتدادات الامامية والجانبية والحلفية :- يقضي ان تكون الارتدادات الامامية والجانبية وفقاً لما جاء في الحقل الثامن من جدول المناطق .

ويشترط في ذلك ان يجوز للجنة المحلية ، بموافقة لجنة اللواء ان تسمح بانقاص هذا الإلتزام ، اذا أت

المادة ٢ - حيطان الدور واسوار الجدران في مائة الف

المادة ٢ - حيطان الدور واسوار الحدود في ملتقى الطرق : - لا يجوز ان يبرز حائط اية دار او سور واقع عند ملتقى طريقتين عن قوس الدائرة المماس لخطي الطريقتين ، بحيث لا يقل بعد نقطة التماس عن ثمانية امتار من نقطة تقاطع خطي الطريقتين ، ويعتبر ذلك القوس خط الطريق .

د، ارتفاع الدور

المادة ١ - الحد الأدنى والاعلى لارتفاع الدور :- لا يجوز إقامة أية دار في أية منطقة على ارتفاع يتجاوز الارتفاع المقرر في الخطة الخامس من جدول المناطق.

المادة ٢ - لا تجوز إقامة أية دارة في أية منطقة على ارتفاع يقل عن الحد الأدنى للارتفاع المقرر في الحقل الخامس من جدول المناطق.

المادة ٣ - المناطق الصناعية والتجارية والدور :- في المناطق التجارية والصناعية لا يجوز ان يزيد ارتفاع اي قسم من جانب او مؤخره اية دار بعد اثني عشر متراً عن خط البناء ، عن ضيق ونصف (٢٥) المسافة الواقعة بين ذلك القسم من الدار والحد الجانبي او الخلفي للمرضع على الترتيب .

[illegible]

کتابخانه

د و تصمم الابنية ومظهرها الخارجي

المادة ١ - بناء الواجهات بالحجارة : - يجب ان تنشأ الجدران الخارجية لجميع الدور من الحجارة الطبيعية المربعة المشقبة والمذقوقة .

المادة ٢ - ازالة الانشاءات الموقته : - يجب ان تزال جميع الانشاءات الموقته الموجودة الآن كالشرفات المنشأة من الزينكو المضلع الخ ... خلال المدة التي تعينها اللجنة المحلية على نفقة المالك .

المادة ٣ - الفتحات في البنايات الخارجية : - لا يسمح بفتح اي شباك او باب او منفذ آخر في اي بناء خارجي بحيث يطل على الاملاك المجاورة .

المادة ٤ - غرس الاشجار : - يحق للجنة المحلية ان تطلب من اصحاب الاملاك الخصوصية ان يغمسوا الاشجار في اوضاع توافق عليها .

المادة ٥ - الاسوار : - تنشأ جميع جدران الاسوار ضمن منطقة المشروع من الحجر ، واذا استحصل على رخصة بناء - يجب ان تحاط قطعة الارض بسور مناسب . ولايجاز مظهر موحد فان انشاء وارفع الى ... مثل هذا السور يجب ان ينال موافقة اللجنة المحلية ويجب ان لا يتجاوز ارتفاعه المترين فوق معدل مستوى الارض .

المادة ٦ - البلكونات : - يجوز اقامة البلكونات في المناطق التالية وبمقتضى الشروط المذكورة ادناه : -

أ - يسمح باقامة البلكونات في المناطق التجارية اذا كانت تؤلف جزءا من مشروع معماري .

ب - لا يجوز ان يبرز اي بلكون في مناطق السكن عن اي ارتداد .

ج - يجوز ان يبرز البلكونات في مناطق السكن الى ١٥٠ متر كحد اعلى اعتباراً من وجه البناء ، بشرط ان يكون ضمن الارتدادات .

المادة ٧ - الدرابزينات فوق الاسطحة : - يجب ان يحاط اي سطح منبسط يمكن الدخول اليه بأبوة وسيلة بسلام (برابيت) مستر بارتفاع لا يقل عن ٩٠ سنتيمتراً .

الفصل السابع - الصلاحيات الخصوصية

المادة ١ - البنايات الخطرة : - يعق اللجنة المحلية ان تطلب ، لحد الذي تراه ضرورياً ، ازالة اي خطر واصلاح او ترميم او تغيير اية بناية تكون حسب رأيها بحاجة ماسة للاصلاح او التغيير نظراً لحالتها الخطرة او المترددة وكل اصلاح او تغيير او ترميم مسموح به كما تقدم ، ويجب ان يقوم به المالك على نفقته الخاصة وفقاً لتعليمات المهندس .

المادة ٢ - تخفيف القود : - يجوز للجنة اللواء ان تخفف اي قيد من القود المفروضة بموجب هذا المشروع على استعمال اية ارض او بناية ، او اي قيد آخر من قود هذا المشروع ، بعد النظر فيها قد يحدده ذلك التخفيف من التأثير في الاملاك المجاورة .

المادة ٣ - تفويض الصلاحيات : - مع مراعاة احكام قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ يجوز لكل من لجنة اللواء واللجنة المحلية ان تفوض الصلاحيات الممنوحة لها بمقتضى هذا المشروع الى رئيسها او الى المهندس او الى لجنة او مجلس القرية ، ودعوة في تحقيق اهدف هذا المشروع .

المادة ٤ - البنايات الخارجية : - يجوز للجنة المحلية ، بعد ارسال اشعار بذلك حسب الاصول ان تزيل اية بناية خربة او غير صالحة او رافعة في اي قسم من منطقة المشروع ، او ان تأمر مالكيها بازالتها .

المادة ٥ - الطوابين : - يجوز للجنة المحلية ان تطالب الطوابين بسبب مكرمة من المكاره ، اما لكونها واقعة في ارض متعلقة بامتلاك واحد او يحتاج اليها كطريق او ساحة ، او لا يتصادف منها من الدخان ، فيحق لها ان ترسل اشعاراً لاصحابها بذلك الطوابين تطلب فيه ازالته على نفقته خلال مدة معينة .

المادة ٦ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الاشغال : - بعد ازالة نفقة خلال مدة معينة .

المادة ٧ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الاشغال : - بعد ازالة نفقة خلال مدة معينة .

المادة ٨ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الاشغال : - بعد ازالة نفقة خلال مدة معينة .

المادة ٩ - صلاحية اللجنة المحلية لتنفيذ الاشغال : - بعد ازالة نفقة خلال مدة معينة .

التي تتعلق بالبنايات الخطرة والبنايات الخربة والطوابين) يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لقانون تنظيم المدن . ويكون للجنة المحلية صلاحية القيام بتلك الاشغال وتحصيل المصروفات والنفقات من ذلك الشخص كما تحصل الديون المفترقة .

المادة ٧ - التعويضات : - لا يدفع اي تعويض لاصحاب البنايات الخطرة او الخربة او الطوابين لقاء اي عمل يقومون به وفقاً للواد الاولى والرابعة والخامسة من هذا الفصل من المشروع .

المادة ٨ - تجديد تصاريح البناء : - تخول اللجنة المحلية صلاحية تجديد اي تصريح بناء صدر قبل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، بعد اجراء التغييرات الضرورية بحيث تنطبق نصوصه مع احكام هذا المشروع .

المادة ٩ - المنتزهات : - يجوز للجنة المحلية ان تطلب من جميع المالكين الذين يتقدمون بشاريع تقسيم ، ان يخصصوا فيها امكنة كافية للمنتزهات العامة .

المادة ١٠ - يجوز لمن حقه حيف من جراء رفض اللجنة المحلية اصدار موافقتها او تقديم توصيتها في اية مسألة تتطلب موافقتها او توصيتها ، خلال شهرين من تبليغه اشعار الرفض ، الاستئناف الى لجنة اللواء ، ويكون قرار لجنة اللواء في ذلك الاستئناف نهائياً .

المادة ١١ - شهادات الاشغال : -

أ - عند اتمام دار صدرت رخصة بها ، تصدر اللجنة المحلية شهادة تشهد بان الدار المذكورة قد اصبحت صالحة للاشغال .

وبشروط في ذلك انه يجوز للجنة المحلية ان ترفض اصدار هذه الشهادة اذا كانت الدار غير مطابقة للشروط المدرجة في الرخصة او لبعض ما يتطلبه هذا المشروع او اي نظام .

ب - لا يجوز اشغال اية دار او استعمالها الا بعد الحصول على شهادة اشغال من اللجنة المحلية .

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تقسيم وايداعه مع الخارطة المتعلقة به

يعلم للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (٦) من المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، ان لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس قد وافقت على تنفيذ مشروع التقسيم للبروف بمشروع تقسيم أرض قنحي وقصير النابلسي ، الذي نشر اعلان بايداعه مع الخارطة المتعلقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس ، في الصفحة ٨٦٦ من العدد ١٠٦٠ للورخ في ٢٤ آذار سنة ١٩٥١ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية خمسة عشر يوماً .

ويعلن أيضاً ، وفقاً لأحكام الفقرة (٨) من المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد عرضت نسخ من المشروع المذكور مع الخارطة المتعلقة به ، بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الآتية الذكر ، في مكتب اللجنة المحلية المذكورة ، حيث يجوز لدوى الشأن الاطلاع عليها .

احسان هاشم

رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية

بلواء نابلس

١٩٥١

هكذا من الأهل

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان بالواقعة على تنفيذ مشروع تقسيم وايداعه مع الخارطة المتعلقة به

يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (٦) من المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس قد وافقت على تنفيذ مشروع التقسيم المعروف بمشروع تقسيم أرض سعيد الشحروري الذي نشر اعلان بإيداعه مع الخارطة المتعلقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس ، في الصفحة ٨٦٦ من العدد ١٠٦٠ للورخ في ٢٤ آذار سنة ١٩٥١ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .
ويعلن أيضاً ، وفقاً لأحكام الفقرة (٦) من المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد عرضت نسخ من المشروع المذكور مع الخرائط المتعلقة به ، بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الآتية الذكر ، في مكتب اللجنة المحلية المذكورة ، حيث يجوز لدى الشأن الاطلاع عليها .

احسان هاشم
رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية
بلواء نابلس

٢٦ تموز سنة ١٩٥١

تعليقات

- ١ - مناطق مفتشي الإيرادات ومراكزهم
تقسم بلاد المملكة الأردنية الهاشمية الى ثمانية مناطق لمفتشي الإيرادات وهي :-
أ - مقاطعة عمان ومركزها عمان .
ب - لواء البلقاء ويشمل مقاطعتي السلط ومادبا ومركزه السلط .
ج - لواء عجلون ويشمل اقصية اربد وجرش وعجلون والكورة ومركزه اربد .
د - لواء الكرك ويشمل مقاطعتي الكرك والطفية ومركزه الكرك .
هـ - لواء معان ويشمل مقاطعتي معان والقبية ومركزه معان .
و - لواء القدس ويشمل مقاطعات القدس ودام الله وبيت لحم واريحا ومركزه القدس .
ز - لواء نابلس ويشمل مقاطعات نابلس وطولكرم وجنين ومركزه نابلس .
ح - لواء الخليل ومركزه الخليل .
- ٢ - يرتبط مفتشو الإيرادات (بوزارة المالية مباشرة) وترفع تقاريرهم الشهرية وغيرها الى وزارة المالية .
- ٣ - على مفتشي الإيرادات ان يتأكد من انه جرى تثبيت اسماء المكلفين بالضرائب في دفاتر المفردات المالية وفي دفاتر المجموعات المالية وان هذه الدفاتر سلمت من قبل المحاسبين في اوقاتها الى الجباة بواسطة المفتشين .
ب - على المفتش ان يقوم بحك دفتر الدوائر التحصيلية التابعة للمركز الموجود فيه وعليه ان ينظم جدول نسبة التحصيلات على ثلاث فترات (الاولى) يسجلها لمحاسن المقاطعة ليرسلها الى وزارة المالية مع جدول محققات وتحصيلات الضرائب ، والثانية لتعرف الزيادة والثالثة لحفظ الدية في اشارة خاصة على ان تكون تلك الجداول

- مذبة بمطالعته عن سير الجباة في كل دائرة من الدوائر التحصيلية الداخلة فيه . وعلى المحاسبين في المقاطعات التي لا يوجد فيها مفتش للإيرادات ان يقوموا بحك دفتر الدوائر التحصيلية وتنظم جداول نسبة التحصيلات كما هي الاصول المتبعة وان يرسلوا نسخة منها الى مفتش الإيرادات الخاص بتلك المنطقة .
- ج - على المفتش ان يتجول في القرى واماكن العشار التابعة لمنطقته مرة على الاقل في كل شهر حيث يقوم باخذ المعلومات اللازمة عن تأدية المكلفين ما عليهم من الاموال من الرصلات التي في ايديهم ويقابل هذه الرصلات بارومها وبالدخيل الثانية من ارساليات الجباة المحفوظة في قلم المحاسب وذلك بقية التأكد من صحة المعاملات وفي حالة ظهور تباين فيما بين محتويات الرصلات وبين ارساليات او الارسلات عليه ان يضبط تلك الرصلات ويرسلها الى وزارة المالية لتوعز باجراء التحقيق اللازم واتخاذ الاجراءات على ضوء ما يتبين لها .
- د - على المفتش ان يقوم كلما أمكن بتعداد ما يجد لدى الجباة من الاموال الاميرية والتأكد من صحتها وذلك بمعارضة مجموع هذه الاموال بمجاميع الرصلات التي حصلت تلك الاموال بموجبها . وعليه ان يشير في ورقة الضبط التي تنظم لهذه الغاية وفي تقاريره الشهرية الى رقم وتاريخ اول وصول وكذلك رقم وتاريخ آخر وصول من الرصلات التي عملها ذلك الفحص .
- هـ - على المفتش ان يلاحظ بدقة وانتباه اسباب وجود بقايا الاموال من حالية وسابقة لدى كل من الجباة وبالنسبة لكل مكلف وان يلتفت نظر المصرفين وقوام اللقائم في تقاريره الى مثل هذه البقايا واسباب عدم تحصيلها .
- و - على المفتش ان يراقب سير أعمال تعداد وفتيش الواشي وان يتأكد أنها سائرة ضمن القانون والاصول والتعليمات للرعية في جميع الفروع التي يتولاها ضمن اختصاصه وان يدون لديه بعض ما يقع عليه نظره من محتويات تدابير التعداد والفتيش التي يرى لزوماً لتدوينها ليجري مقابلتها مع ارساليات او ارساليات عليه ان يدون أيضاً كل ما يقوم به من عمل في هذا الموضوع وما يظهر له نتيجة ذلك في تقاريره الشهرية .
- ز - على المفتش ان يلاحظ بالقدر المستطاع رخص المهن في المراكز والقرى التابعة له وان يتأكد من أن ذوي المهن قد حصلوا على الرخص اللازمة بمقتضى القانون وأن يشير ما يبدو له في هذا الموضوع في تقاريره الشهرية .
- ح - على المفتش ان يقدم تقريراً شهرياً عن نتائج فتيش كل مركز من المراكز العائدة له على حدة ترسل نسخة منه الى وزارة المالية واخرى الى المصرف او القائم مقام وثالثة الى المحاسب ويحفظ بالنسخة الرابعة لديه على انه في حالة اكتشاف أي تلاعب او تباين في وصولات الضرائب وتذكر التعداد والفتيش وما يعود اليها فيجب ان يقدم تقريراً بذلك الى الجهات للشار اليها في الحال اي فور اكتشاف ذلك التلاعب او التباين .
- ط - على المفتش ان يراقب ما اذا كانت اللوا من ٦ - ١٠ من قانون تحصيل الاموال الاميرية (القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥١) المنشور في العدد ١٠٦٢ من الجريدة الرسمية قد جرت وفقاً للقانون وكل قص في اجراءاتها يجب عليه ان يشير اليه في تقاريره الشهرية .
- ي - يشترك مفتشو الإيرادات مع المصرفين وقائمى اللقائم والمحاسبين في تعيين الاموال الاميرية للتدوير تحصيلها من المكلفين بمقتضى تعليمات تصفية بقايا الإيرادات للنشورة في العدد (٦٦٨) من الجريدة الرسمية .
- ع - أ - على المفتش ان يقتني راحلة وتكون خاضعة لنظام التحويل عن الرواحل ويصرف له من أجلها علاوة بدل (علف) ب - يعطى للمفتش مياومات بحالة تجواله بموجب نظام الانتقال والسفر .
- س - يستمر المفتش بالتجول في منطقته ولا يسمح له في البقاء في مركز عمله الا في المدة التي يقوم خلالها في تنظيم جدول نسبة التحصيلات والتقارير الشهرية .
- ف - حال وصول المفتش الى كل مركز مقاطعة من المقاطعات التابعة لمنطقته عليه ان يقوم باعلام وزارة المالية عن ذلك بموجب كتاب
- ٧ - اذا عمل المفتش القيام بما ذكر او باي عمل انيط به فتتخذ بحقه اجراءات تأديبية .

عن وزير المالية والاقتصاد
محمد علي رضا

هكذا من الأصل

عقد اتفاق

بشأن تأمين حاجة الحكومة من سيارات الشحن

في هذا اليوم الثالث من شهر تموز سنة ١٩٥١ تم الاتفاق بين وزير المالية والاقتصاد المرف فيا بعد بالحكومة وبين

السادة حسين أبو الراغب ومحمد أبو قورة على تأمين حاجة الحكومة من سيارات الشحن حسب الشروط التالية : -

١ - يعمل بكل تعهد لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ توقيع العقد ويظل ساري المفعول لمدة أخرى لا تزيد على ستة أشهر.

إذا لم يتقدم أحد الفريقين المتعاقدين بإبلاغ الفريق الآخر في وقت العمل به وفي هذه الحال يجب أن يتقدم كل فريق

يرغب في وقف العمل به بأشعار الفريق الآخر بذلك قبل مدة شهر واحد من التاريخ الذي يحدد به وقف العمل .

٢ - على التعهد أن يؤمن العدد المطلوب من سيارات الشحن التي تطلب منه لاستعمالها في الأغراض الرسمية داخل المملكة

الأردنية الهاشمية خلال فترة لا تزيد على ساعتين من وقت الطلب على أن لا يزيد العدد المطلوب من السيارات من التمهدين

على ٢٠ سيارة في اليوم الواحد .

٣ - يشترط أن تكون كل سيارة يقدمها التعهد من نوع مناسب من حيث المانة والنظافة وبحق لمدير الدائرة ذات العلاقة

أن يرفض أية سيارة لا تتفق مع هذا الوصف ولا تؤمن الغاية التي تطلب من أجلها .

٤ - إذا تأخر التعهد أو قصر في تقديم العدد المطلوب من السيارات في الوقت المحدد أو خالف حكم الفقرة السابقة فللمدير

الدائرة أن يسمح باستئجار سيارة أو سيارات شحن من محل آخر بالأجرة السائدة ويغرم التعهد المقصر أو المخالف الفرق

بين السعرين .

٥ - يكون قول مدير الدائرة مرجحاً فيما يتعلق بأحكام المادة السابقة .

٦ - الحكومة غير مسؤولة عن أي عطل أو ضرر قد يقع على سيارات التعهد في حالة استعمالها من قبل الحكومة .

٧ - يبدأ حساب ساعات الانتظار اعتباراً من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة مساء .

٨ - يعطى لكل سيارة أجور انتظار (٢٥٠) فلساً عن كل ساعة انتظار بعد تنزيل ساعة واحدة لقاء عملية التحميل وساعة

لقاء عملية التنزيل ولا تحسب كسور الساعة .

٩ - تدفع أجور السيارات للتعهد بالنسبة للمسافة التي تقطعها السيارات وهي مشحونة بالأوزان والأثاث ولا يدخل في ذلك

أجور المسافات التي تقطعها السيارات فارغة التحميل أو عائدة بعد التنزيل .

١٠ - تحسب أجور السيارات بحسب المسافات المعلن عنها في المدين ٥٢٤ و ٧٦٥ من الجريدة الرسمية أو بمقتضى أي تعديل

يقع عليها والمسافات للنصوص عليها في السجلات الحكومية الخاصة .

١١ - يتحمل التعهد جميع الأضرار التي تلحق الأثاث أو اللوازم لأي سبب من الأسباب أثناء عملية النقل .

١٢ - تؤدي الأجور المستحقة إلى التعهد حسب الانظمة المالية .

١٣ - يسرى هذا التعهد على جميع السيارات التي يقدمها التعهد لختلف الدوائر الحكومية بما فيها الجيش العربي الأردني

داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

١٤ - لا يجوز للتعهد نقل التعهد من اسمه إلى اسم أي شخص آخر إلا بموافقة الحكومة .

١٥ - يكون التعهد ملزماً بالتأمين على السيارات وفقاً للمادة ١١٠ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ .

١٦ - أركان حرب الجيش العربي الأردني في شخص السيارات التي تستخدم للدوائر الحكومية ورئيس

مالي وزير المالية ويكون سكره قسماً .

١٧ - تؤدي للتعهد الأجور عن سيارات الشحن التي يقدمها للحكومة بالمعدل التالي : -

على الطرق الترابية على الطرق الاسفلت

فلس دينار فلس دينار

١ - أجرة نقل الطن الواحد لمسافة كيلومتر واحد من أية لوازم حسب وزنها

الحقيقي كما ورد في بيانات الشحن أو أية بيانات تتوفر لدى الحكومة

دون اعتبار الحجم وحمولة السيارة للشحن سيارة الأولى من كل طلية . ١١

٢ - أجرة نقل الطن الواحد للكيلومتر الواحد للعدد الزائد عن الشحن

سيارة من كل طلية . ١٤

٣ - أجرة النقلة الواحدة لختلف حمولة السيارات ضمن مناطق البلدية . ٤٥٠

١٧ - يضع التعهد في خزانة الدولة مبلغ خمسين دينار كضمان لتنفيذ شروط هذا الاتفاق أو يقدم كفالة مالية معتبرة من أحد

البنوك تدفع حين الطلب الى وزير المالية والاقتصاد .

الصيدلة

صرحت وزارة الصحة للصيدلي السيد بديع أديب بطشون الأردني التابعة والصيدلي السيد صبحي فرح الحوري نصر

الأردني التابعة والصيدلي السيد محمد طاهر راشد فيضي الأردني التابعة لمطاعة مهنة الصيدلة في المملكة الأردنية الهاشمية .

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثلاثين من شهر تموز سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة اتحاد نقلات

النور المحدودة) وفقاً للبيانات التالية : -

اسم الشركة شركة اتحاد نقلات النور المحدودة

اسماء الشركاء الامير محمد الصالح النزاوي ومحمد ملحم وعثمان فؤاد

مركز الشركة اربد

رأس مال الشركة ٣٠٠٠ دينار أردني

اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها ١ آب سنة ١٩٥١ ولاجل غير مسمى

انغال الشركة التقلبات على انواعها

محمد ملحم وعثمان فؤاد

١ آب سنة ١٩٥١ ولاجل غير مسمى

التقلبات على انواعها

• يعلن شركة عيسى يعقوب وشركاه المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ ، بأنها

قد انطلقت حق التوقيع عن الشركة بكل من عيسى يعقوب ويحيى البدواث او من ينوب عنها بمقتضى اعتباراً من

٢٠ نيسان سنة ١٩٥١ .

هكذا من الأصل

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٩ الشركة المسماة (شركة التأمين الاردنية المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-
اسم الشركة التجارية
أسماء وعناوين مدراء الشركة

شركة التأمين الاردنية المحدودة

محمد علي بندي	ص.ب ٤٨ عمان
ياسين التلوي	ص.ب ١٠٩ عمان
حداد وشعشاعة	ص.ب ٢١٦ عمان
سامي عصفور	ص.ب ٢٦ عمان
محمد ماضي	ص.ب ١٣٨ عمان
عبد الرحمن أبو حسان	ص.ب ٢٠٧ عمان
محمد سعيد ملهم	ص.ب ١٧٧ عمان
حسين سيدو الكردي	ص.ب ١٠٤ عمان
محمد حسن عزيزية	ص.ب ٢٤ عمان
منير شقير	ص.ب ١٦٠ عمان
نايف كوكش	ص.ب ٢٠٦ عمان
زاهد ادلي	ص.ب ٤٧ عمان
يعقوب سايلا	ص.ب ١١٧ عمان
خليل الجوي	ص.ب ٤٨ عمان
رشيد عثمان	ص.ب ٢٧٥ عمان

مركز الشركة الرئيسي
رأس مال الشركة المقرر والمدفوع وقبة
الاسهم الاسمية وعددها
الغاية التي ترمي اليها الشركة

١٠٠٠٠٠ دينار اردني مقسوم الى الف سهم بقيمة مائة دينار
اردني لكل سهم واحد
القيام بأعمال التأمين ضد الاخطار البحرية والحريق والسرقة والحوادث

تعلن الشركة التجارية الصناعية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الرابع والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٤٧ والمعلن عنها في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٤٧، ان حق التوقيع عن الشركة في جميع معاملاتها المالية بما في ذلك توقيع الشيكات والكمبيالات والبوليص والقرود قد انيط بالحاج مصطفى استيتيه منفرداً.

تعلن شركة سوكوني فاكوم اويل المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٣ تعيين المستر ارنولد ستينجر مديراً وممثلاً عاماً للشركة في المملكة الاردنية الهاشمية وتعاطيه العمل فيها.

إعلانات

صادر مقتضى المادة ١٦ - ٢ المعدلة من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧
حيث انه لم يقع اي اعتراض على جداول الناخبين فانه يعلن مقتضى المادة ١٦ - ٢ المعدلة من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ ان جداول الناخبين في دائرة الانتخاب قضاء السلطه قد أصبحت نهائية، بموجب ١٩٤٧، تموز سنة ١٩٥٩ متصرفه لواء السلطه
ممرات المقاطعة

إعلان

يعلن للعموم ان جدول الحقوق المختص في اراضي مزرعة غور البلاونه التابعة قضاء عجلون قد علق في دائرة تسجيل عجلون بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٥١ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المدرجة في ادفاه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقاً للادة الثامنة من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧.

دائرة الاراضي - عمان
دائرة تسجيل الاراضي - عجلون
مختار مزرعة - غور البلاونه
محمد اسماعيل
و. مدير الاراضي والمساحة

إعلان ثان

صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالمزاد العلني كامل قطع الاراضي المحولة للوسوفة أدناه وقد رست للزيادة الاولى على الطالبين الاخيرين يدل للزيادة المذكور مقابل كل قطعة. فمن يرغب في الشراء وضم عشرة بالمائة فليراجع مأمور تسجيل عمان خلال (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اسم القرية	رقم الحوض واسمه	رقم الحي	رقم القطعة	مساحة القطعة متر دويم	بدل الزيادة ف د
عمان	٣٣ - اللدنية	٦ - الهاشمية	٢٨٦	٥٩٦	٦
"	"	"	٢٨٨	٥٦١	٦
"	"	"	٢٩٠	٦٣٤	٦
"	"	"	٢٩٤	١٠٢٣	٦
"	"	"	٢٩٥	١٠٠٤	٦
"	"	"	٢٩٨	١٠٧١	٧
"	"	"	٢٩٩	٩٦٨	١٠
"	"	"	٣٠٢	٩٢٧	١٠
"	"	"	٣١٢	٨٢٩	١٠
"	"	"	٣١٣	٧٢٦	٨
"	"	"	٣١٤	٦٧٦	١٠
"	"	"	٣١٥	٨٧٢	٦
"	"	"	٣١٦	٦٣١	٦
"	"	"	٣٢٠	٥٩٢	٧

إعلان

صادر بموجب المادة ١٦ - ٢ من قانون الانتخابات

ع ان المدة القانونية المحدودة لاستئناف قرارات مأمور المراجعة المتعلقة بجداول الناخبين للحكمة الابتدائية قد انتهت فانه يعلن مقتضى المادة ١٦ - ٢ من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ ان جداول الناخبين في دائرة انتخاب قضاء جرش باستثناء قضية جرش قد أصبحت نهائية.
مأمور المراجعة
للتعام جرش
٢٤ تموز سنة ١٩٥٩

هكذا من الأصل

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (الشركة الزراعية والكياوية الشرقية) EASTERN AGRICULTURAL AND CHEMICAL CO. وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة
اسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس مال الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون
الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
اموال الشركة

الشركة الزراعية والكياوية الشرقية
سيرو حداد وجودت شمشاعة ويوسف مارتو
عمان
٥٠٠٠ دينار اردني

جميع الشركاء مجتمعين ومنفردين
١ حزيران سنة ١٩٥١ ولاجل غير مسمى
القيام باسغال وتجارة المواد الزراعية من كافة الانواع والمواد
الكياوية على اختلافها واسائر العلاجات والادوية الزراعية وكذلك
جميع الادوات الزراعية .

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥١ بنك الانشاء الاردني المحدود وفقاً للبيانات التالية :

١ - اسم الشركة التجاري
٢ - اسماء مدراء الشركة وعناوينهم

بنك الانشاء الاردني المحدود
سليمان النابلسي - عمان
صلاح الدين طوقان - وزارة المدلية - عمان
سعد النوري - وزارة المالية - عمان
ج . ب . يوزين - وكالة القوت - عمان
تنتايل ووكز - وكالة القوت - عمان
دوي لوكاس - وكالة القوت - عمان
٥٠٠٠٠٠ دينار اردني مقسوه الى ٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم
دينار اردني واحد
عمان

٣ - رأس مال الشركة المقر والمدفوع
وقيمة الاسهم وعددها
٤ - مركز الشركة الرئيسي
٥ - الغاية التي ترمي اليها الشركة

لتشجيع الاستثمار الاقتصادي في المملكة عن طريق القروض
والاشتراك المباشر في الممارات الصناعية والزراعية مع تقديم
المساعدة الفنية

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة باصات وتكسيات ونقلات عمان - الكرك) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة
اسماء الشركاء

شركة باصات وتكسيات ونقلات عمان - الكرك
نبازي وطلعت دليوات المجالي وناجد هزاع المجالي وراغب صالح
المجالي والشيخ حمد الخطيب والحاج اسعد حمزه وسليمان محمد عبيده
وعبد خليل حجازي ويوسف تكرووي التميمي
عمان

مركز الشركة
رأس مال الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون
الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة
تاريخ انحلال الشركة
غاية الشركة

٣٦٠٠ دينار اردني
الحاج اسعد حمزه ويوسف التكرووي التميمي مجتمعين ومنفردين
١ آب سنة ١٩٥١
١ آب سنة ١٩٥٦
تسيير السيارات والباصات ونقل البضائع والركاب على
خط عمان - الكرك وبالعكس

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات اربد

لما لم يقبض على مجلا بنت سلم الحسيني من اهالي الفرق المتهمه بجرم السرقة فقد منعت من جانب رئاسة محكمة اربد مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لتسلم نفسها الى المحكمة المذكورة واذا لم تحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فتعد غير مطبوعة للقانون . على ان مأموري الضابطة المدلية كافة مجبورون على القبض عليها وتنظيم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول .
٢ آب سنة ١٩٥١

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات اربد

لما لم يقبض على ادوب مصطفى احمد الحسيني من اهالي الفرق المتهم به جرم السرقة فقد منع من جانب رئاسة محكمة اربد مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لتسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال

هكذا من الأصل